

العنوان:	إدارة السلم : الضوابط والمخاطر بالتركيز على بنك فيصل الإسلامي السوداني
المصدر:	المال والاقتصاد (بنك فيصل الاسلامي السوداني) - السودان
المؤلف الرئيسي:	إلياس، عيسى إدريس
مؤلف:	هيئة التحرير(مشرف، عارض)
مؤلفين آخرين:	محمد، إبراهيم إنعوف، دفع الله، عبدالرحمن الصديق(مشرف، عارض)
المجلد/العدد:	ع 68
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	فبراير
الصفحات:	49 - 52
رقم MD:	467429
نوع المحتوى:	عروض كتب
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السودان، الاقتصاد الإسلامي ، بيع السلم ، بنك فيصل الإسلامي السوداني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/467429



حنوفاً للبحث: (إدارة السلم)

الضوابط والمخاطر

اسم الباحث: عيسى إدريس إلياس

اسم المشرف: د. إبراهيم ابنعوف محمد
والمشرف المساعد د. عبد الرحمن صديق دفع الله

بالتركيز على بنك فيصل الإسلامي السوداني

أصل البحث: رسالة دكتوراة تقدم بها الباحث إلى معهد الإدارة العامة جامعة الخرطوم، وقد ناقش الرسالة كل من: مشرف خارجي: بروفيسور أحمد إبراهيم أبو سن، ومشرف داخلي: أبو القاسم محمد أبو النور. بلغ عدد صفحات الرسالة (٥١٥) صفحة، كما جاءت مصادره في (٥٠) صفحة اعتمد الباحث فيها بشكل أساسي على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد أجاد الباحث في عرض مقترح لمنهجية إدارة السلم في المصارف السودانية وفق مقومات تحدد رسالة واضحة المعالم في التزامها بإدارة المصارف السودانية وبتأسيس جهاز إداري يتميز بكفاءة الأداء، وفعالية النتائج مع العمل بمنهج إبداعي بصورة مستمرة، لتطوير البنى والهياكل والقوانين والتشريعات لتمكين العاملين، وتنمية قدراتهم من خلال تهيئة بيئة عمل ملائمة لبيئتي العمل الداخلية والخارجية المتمثلة في مدخلات النظام من مواد وأفراد وقيم وعلاقات تنظيمية بالمؤسسات الأخرى بالدولة.

الفرضيات مستندة إلى التفسير التجريبي. لقد تناول بعض الكتاب والباحثين قديماً وحديثاً التمويل بصيغة السلم قبل ظهور المصارف وبعد ظهورها من نواح عدة، (اقتصادية وسياسية وفقهية وقانونية مقارنة)، ولكننا لا نكاد نعثر على دراسة تناولت الضوابط والإجراءات الإدارية، لتمويل السلم ومخاطره في المصارف، مقترنة بأسباب تعثر القطاع الزراعي عند تمويل المصارف له في السودان بصيغة السلم. ويختلف عنها هذا البحث في الموضوع والمنهج حيث شمل هذا البحث تجميع البيانات من تقارير بنك فيصل الإسلامي السوداني عن تمويل السلم، ثم قياس الضوابط والإجراءات الإدارية لتمويل السلم، كما ركّز هذا البحث على التحليل الاختباري (EMPIRICAL) بتحليل بيانات ميدانية تجمع عن طريق التقارير عن تمويل السلم ببنك فيصل الإسلامي

الإسلام ثم جاء الإسلام، ووضع له الأسس والضوابط التي يجب مراعاتها عند التعامل به. كما تناول تطبيقه في المصارف، باعتباره تجربة معاصرة حديثة التطبيق، أحدثت تعديلات جوهرية في مجريات التمويل في السودان خاصة في القطاع الزراعي. لقد صاحبت تجربة إدارة السلم كثير من المشاكل، واعترضتها عديد من الصعاب، هددت التطبيق الفعلي للتجربة في المصارف، بالرغم من تدخل الحكومة. وقد خلص الباحث إلى عدة نتائج، ترمي في جوهرها إلى ضرورة تضافر الجهود لتجاوز تلك المشاكل والمعوقات سواء كانت بالقطاع الزراعي، أو الجهاز المصرفي.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية البحث والدراسة في كونها يغطي جانباً هاماً في المكتبة السودانية التي تقتصر مثل هذه الدراسات المصرفية، التي تختبر

هنالك كثير من العوامل دفعت الباحث للكتابة في موضوع إدارة السلم: الضوابط والمخاطر بالتركيز على بنك فيصل الإسلامي السوداني، ولعل أهم تلك العوامل: تجربة الباحث العملية بين فروع وإدارات البنك المختلفة، لفترة تزيد عن عشرين عاماً، لمس فيها حاجة القطاع الزراعي المتنامي من التمويل الإسلامي الذي يتناسب معه، كما أن هذه الفترة شهدت كثيراً من الأحداث المهمة المتمثلة في: التحولات في أساليب التمويل في السودان من تقليدي إلى إسلامي، بالإضافة إلى أن بنك فيصل الإسلامي، يُعد أول مصرف إسلامي في السودان بدأ تطبيق أساليب التمويل الإسلامي وعلى رأسها صيغة السلم: خاصة في تمويل القطاع الزراعي الذي ظل يعاني من عجز التمويل.

تناول الباحث موضوع إدارة السلم الضوابط والمخاطر، كأسلوب من أساليب التمويل قبل



السوداني، بالإضافة إلى استمارة أسئلة وتحليلها وفق المعالجات الإحصائية، وهذا البحث يجمع بين صفات البحث التطبيقي والبحث الوصفي.

بدأ الاهتمام يتعاظم من قبل الحكومات والإدارات في العالم بالقطاع الزراعي، حيث يحاول الباحث معرفة أسباب تعثر القطاع الزراعي، وهل تلتزم المصارف بالضوابط والإجراءات الإدارية عند تمويل القطاع الزراعي بأسلوب السلم.

كما تبرز أهمية إدارة صيغة السلم: الضوابط والمخاطر في المصارف السودانية، من حيث أن السلم يُعد أحد أدوات التمويل الإسلامي التي تم استخدامها في تمويل القطاع الزراعي السوداني، الذي ظل يعاني من نقص التمويل لفترات طويلة، خاصة وأن القطاع الزراعي يُعد من أكبر القطاعات، ويعمل به معظم السكان في السودان. ويُعد ذو أهمية خاصة في الاقتصاد السوداني وبناءً على هذه الأهمية وتأكيداً لدوره، فقد أولته الحكومة عناية كافية، من أجل النهوض به، فكان خيار التمويل بصيغة السلم هو الخيار الذي لجأت إليه الحكومة لتمويله.

وأما أهميته بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية، فإن حداثة تطبيق تجربة السلم وبخاصة في القطاع الزراعي الذي يتسم بالمخاطر العالية، أصبحت تشكل حاجساً كبيراً للمصارف. ومن هنا كانت أهمية هذا البحث تبرز في تركيزه على جوانب العملية الإدارية للتمويل الذي تقدمه المصارف للقطاع الزراعي بصيغة السلم.

وعن مشكلة البحث يقول الباحث: من خلال تتبعه لظاهرة تعثر القطاع الزراعي المروي الحكومي والمطري التقليدي بصيغة السلم، يرى الباحث أنها قضية متجددة أخذت تلقي بظلالها على كل موسم زراعي، وهي مشكلة لها أبعاد مختلفة ودلالات خطيرة على المصارف والقطاع الزراعي على السواء، مما أدى إلى إحجام المصارف عن تمويله بصيغة السلم للمخاطر العالية التي تكتنفه.

وقد تعددت الكتابات والرؤى حول أسباب هذه الظاهرة، ومع ذلك فإن كثيراً من المعلومات

الأساسية التي تمثل إطاراً مهماً لهذه الظاهرة غير متوفرة، لذلك يصعب تصور علاج لها في غياب المعلومات. ويظل أي علاج يتم طرحه في غياب المعلومات، نوعاً من المسكنات المؤقتة، التي لا تقدم حلاً متكاملاً يستند إلى منطق سليم ورؤى متكاملة لعلاج هذه الظاهرة علاجاً جذرياً.

تعكس أسباب ظاهرة تعثر تمويل القطاع الزراعي بصيغة السلم في المصارف، عدم سلامة قرار التمويل والتقييم. وأن دراسات الجدوى الاقتصادية التي استندت عليها القرارات التمويلية، وغياب المتابعة الفعالة للتمويل، وأداء المصارف في منح التمويل بالتسرع والارتجالية، وتقديم التمويل استجابة للتدخل الحكومي لتمويل القطاع الزراعي دون مراعاة للأعراف والضوابط المصرفية السليمة، نتج عنه تعثر تمويل هذا القطاع خاصة بصيغة السلم في المصارف

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القطاع الزراعي بشقيه المروي الحكومي والمطري التقليدي، عند تمويله من المصارف بصيغة السلم.

محتوى الرسالة :

فيما يتعلق بتنظيم البحث ومحتواه فقد اشتمل هذا البحث على الإطار العام وخمسة فصول، وخاتمة كالآتي:

الإطار العام للبحث تناول: موضوع البحث ومشكلة البحث وهدف البحث وأسئلة البحث وفرضيات البحث وأهمية البحث ومنهج البحث وأدوات البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة ومجتمع البحث وعينته وحدود البحث، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت البحث.

الفصل الأول تناول إدارة صيغة السلم في الفقه الإسلامي وإدارة المصارف، واشتمل على مبحثين المبحث الأول تناول: إدارة السلم في الفقه الإسلامي والثاني تناول: إدارة المصارف.

الفصل الثاني تناول: تجربة المصارف السودانية في التمويل بصيغة السلم واشتمل على مبحثين الأول: تناول تجربة المحافظ الإستثمارية والثاني

تناول تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني. والفصل الثالث تناول: منهج البحث واشتمل على مبحثين، الأول: تناول مجتمع البحث الإحصائي والثاني تناول وصف عينة الدراسة.

الفصل الرابع تناول: إدارة صيغة السلم بالضوابط والمخاطر الدراسة الميدانية واشتمل على مبحثين، الأول تناول: تحليل عينة الدراسة (أ) الخاصة بالموظفين والثاني تناول عينة الدراسة (ب) الخاصة بالمزارعين.

أما الفصل الخامس فقد تناول تحليل النتائج واشتمل على مبحثين، الأول: تناول اختبار فرضيات عينة الدراسة (أ) الخاصة بالموظفين وتحليل نتائجها والثاني تناول اختبار فرضيات عينة الدراسة (ب) الخاصة بالمزارعين وتحليل نتائجها.

أخيراً خاتمة البحث وتناولت نتائج البحث والتوصيات ومقترح لمنهجية إدارة السلم في المصارف، مع تذييل البحث بالمراجع والمصادر والملاحق.

نتائج وتوصيات الدراسة :

إستطاع الباحث من خلال تقارير بنك فيصل الإسلامي السوداني، والتحليل الإحصائي التوصل إلى عدة نتائج من خلال هذا البحث، يمكن إيجازها في الآتي:

١. يختلف مفهوم التمويل بصيغة السلم في المصارف السودانية عن أساليب التمويل الأخرى، وذلك للسعة التمويلية التي يتمتع بها، ويُعد من أكثر أساليب التمويل الإسلامي التي تلائم القطاع الزراعي. ولكن إدارته لم تكن جيدة أو بالصورة المطلوبة، لعدم الالتزام بالضوابط والإجراءات الإدارية المنظمة له، الأمر الذي انعكس سلباً على إرتفاع معدلات تعثر تمويل القطاع الزراعي.

٢. يحتاج تمويل القطاع الزراعي بصيغة السلم في بنك فيصل الإسلامي السوداني إلى نظام إداري مقدر للقيام بأعباء التمويل المختلفة.

٣. توجد علاقة إرتباط بين إتجاهات عينة الدراسة المفحوصة في مجالات عدم الالتزام بالضوابط والإجراءات الإدارية في بنك فيصل الإسلامي

تُعد مقومات ضرورية لنجاح عملية إدارة تمويل

السلم في المصارف

الحلول المقترحة:

هنالك بعض الحلول المقترحة للمشاكل والصعوبات التي تصاحب التعامل بصيغة السلم، وتتمثل في (٢): العقود المستقبلية (Futuers Contract) وإزالة الغبن، والسلم المتوازي، وإنشاء سوق السلع، وإنشاء مؤسسة للسلم، بالإضافة إلى صندوق أموال لتمويل الدولة.

فالعقود المستقبلية تتمثل في تأجيل البدلين في عقد بيع، ودخول الطرفين في عقد مستقبلي، أو شراء العميل سلعة من جنس وبمواصفات ومقدار السلعة التي أسلم فيها، أو بيع المصرف سلعة من جنسه وبمواصفات ومقدار سلعة السلم التي يتسلمها، أو استخدام وسيلة التمييز (Standardization) أو الهامش (Margin) وذلك من أجل إزالة مخاطر الغرر تماماً في أسواق السلع.

أما إزالة الغبن فهو مفهوم إسلامي، الهدف منه الحفاظ على روح التراضي التي تستوجب أن تكون متوفرة في كل عقود المعاملات المالية الإسلامية. وذلك وفقاً لقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) سورة النساء (٢٩). وإزالة الغبن تعني زيادة الأسعار وقت التسليم عن النسبة المتفق عليها، بأن يتحمل المصرف (رب السلم) الزيادة، وفي حالة النقص يتحمل العميل (المسلم إليه) ما زاد عن النسبة.

فإذا كان الاتفاق على أن يتحمل المصرف (رب السلم) ما زاد عن ٣٠٪ عن زيادة الأسعار، ويتحمل العميل (المسلم إليه) ٣٠٪ في حالة النقصان، فهذا يعني أن ربح المصرف لا يزيد عن ٣٠٪ وإن تآرجح دونه وكذلك خسارته لا تتجاوز ٣٠٪ وربما قلت عن ذلك، أما العميل (المسلم إليه) فإن تكلفة تمويله لا تتجاوز ٣٠٪. ومن الناحية النظرية فقد تكون تكلفة تمويل العميل تساوي صفراً، أو سالبة.

في مجال التمويل:

إجراء الدراسة الوافية للسلع المسلم فيها وللأفراد والمشاريع قبل اتخاذ قرار التمويل بصيغة السلم

في مجال الضمانات:-

تُعد الضمانات هي مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، لأنه يصبح من حق المصرف عند عدم مقدرة العميل على السداد، وهو لا يمثل أسبقية في قرار التمويل يجب أن تكون الضمانات من النوع الجيد وخالية من الموانع القانونية كما يجب تقييم الضمانات العقارية من جهات مختصة قبل منح التمويل بصيغة السلم.

في مجال البنية التحتية:

يجب تأهيل الطرق في مناطق الإنتاج وتوفير مواعين التخزين الحديثة، لزيادة السعة التخزينية والعمل على استقرار الأسعار، وإيجاد آلية لتسويق المحاصيل داخلياً وخارجياً.

في مجال توقيت التمويل:

يجب أن يرتبط تقديم التمويل بصيغة السلم من المصرف للمزارعين بموسم الإنتاج للمساهمة في زيادة الإنتاجية. في الختام وبناءً على ما توصل إليه الباحث، يمكن التوصية بإجراء دراسات مكملية لموضوع إدارة السلم في المصارف السودانية، بالتركيز على الأسباب التي تؤدي إلى عدم وفاء المزارعين بالتزاماتهم عند التمويل بصيغة السلم، وإمكانية تصنيع السلع المسلم فيها ومن ثم تصديرها، ودراسات على كيفية التسويق.

رؤية البحث لمنهجية إدارة السلم في المصارف السودانية

سيتناول الباحث في هذا الجزء من البحث رؤية لإدارة تمويل السلم في المصارف السودانية، حيث يتطلب تنفيذ هذه المنهجية المقترحة سيادة المفاهيم الإدارية لإدارة السلم، بل يجب أن تشكل هذه المفاهيم قناعات فكرية وإدارية للقادة في المصارف على أعلى مستوى وذلك لأنها

السوداني، وعدم توافر الضمانات الجيدة لدى المزارعين وضيق الأوعية التخزينية، وضعف البنية التحتية، والظروف الطبيعية، وتعرس سداد السلم.

٤. لا توجد فروق في وجهات نظر عينة الدراسة المبحوثة نحو توفير التمويل بصيغة السلم من بنك فيصل الإسلامي السوداني في الوقت المناسب، وبمبلغ التمويل المناسب، ووفاء المزارعين بالتزاماتهم تجاه البنك.

التوصيات:

يرى الباحث أن ثمة توصيات يمكن الأخذ بها في إدارة السلم في المصارف ومن هذه التوصيات ما يلي:

في مجال الضوابط والإجراءات الإدارية يجب الالتزام بالآتي:

١. لابد من تطوير الأنظمة، والأدوات باستمرار والقيام بدراسات وبحوث قائمة على أسس علمية سليمة، باستخدام أحدث الإمكانيات المتاحة مع وجود إدارة تعمل بكفاءة عالية في مجالات البحوث والتخطيط ودراسة الجدوى والمعلومات، من أجل منح التمويل بصيغة السلم في المصرف بطريقة مدروسة من أجل تحقيق الأهداف.

٢. توفير العنصر البشري الكفاء، الذي تتوفر فيه الخبرة للعمل في إدارة تمويل السلم في المصرف في كل التخصصات.

٣. الالتزام بالضوابط والمشورات التي تصدر من البنك المركزي، وإدارة الاستثمار، بالبنك.

٤. التعامل مع المزارعين مباشرة، وتقليل المستويات الإدارية.

٥. اتباع نظام النصح والإرشاد مع المزارعين، لزيادة الوعي الثقافي للتعامل بصيغة السلم.

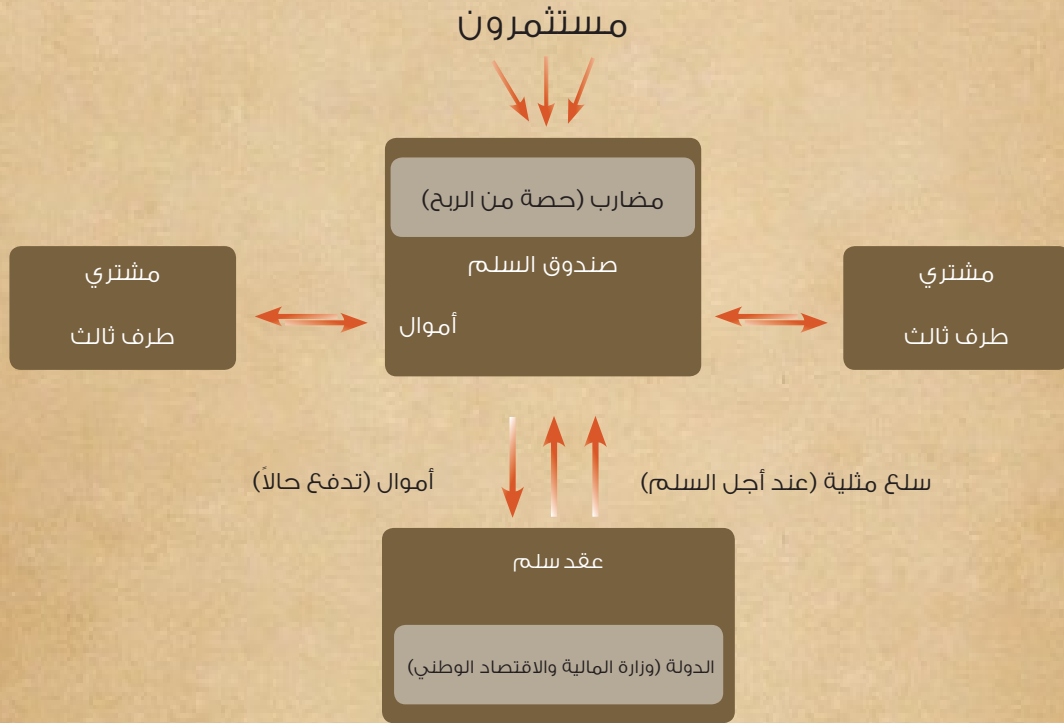
٦. إنشاء مجموعة تمويل تتكون من المصارف الإسلامية العاملة في السودان بغرض تمويل القطاع الزراعي المروي والمطري والتسويق مع جهات الاختصاص.

٧. تحفيز المصارف للتعامل في تمويل القطاع الزراعي بصيغة السلم مع تحديد سقف محدد للتمويل.



أما السلم المتوازي يستطيع المصرف بموجبه الدخول في بيع سلعة من جنسه وبمواصفات ومقدار السلعة التي اشتراها سلفاً، ولكن يجب أن يتم التعامل في ذلك بحذر شديد وفي أضيق نطاق، حتى لا يتخذ ذلك وسيلة لغلاء الاسعار. ويتفق الباحث في ذلك مع رأي الدكتور الصديق محمد الأمين الضرير الذي يجنح إلى عدم جواز ذلك إلا عند الضرورة. أما إنشاء سوق للسلع، فيمكن للمسلم إليه ورب السلم أن يسترشدا بالسلع المدرجة في السوق، لتحديد أسعار سلعة السلم، أو أن يسلم البائع في (سلة مجموعة من السلع) لتجنب مخاطر تذبذب الأسعار. أما إنشاء مؤسسة للسلم، وذلك للمساعدة في عمليات السلم بين المصارف والجمهور والمؤسسات، بهدف توفير التمويل النقدي.

أما صندوق تمويل الدولة، فيتفق الباحث في ذلك مع الدكتور أحمد على عبد الله، الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وذلك بإنشاء صندوق يستقطب الأموال عن طريق عقد المضاربة المقيدة بالمتجارة في السلم، وأن تكون الأولوية لشراء سلفاً من الدولة (٢). ومن ميزات هذا الصندوق المقترح أنه يؤدي إلى تمويل نقدي للدولة تصرفه في أي وجه من الوجوه، ويوسع من دائرة استخدام التمويل الإسلامية بجانب الإجارة والمرابحة والاستثمار في تمويل الدولة، حيث نجد أن المسلم إليه (المدين) في حالة الدولة يعطى المستثمرين إطمئناناً زائداً لمقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، وتوفير سلعة السلم في المواعيد المحددة.



المصدر: د. أحمد على عبد الله، المصدر، العدد، ٣٠، ٢٠٠٣، ص ٣٥.

خاتمة:

في خاتمة هذا العرض لهذا البحث لا يسعنا إلا أن نقبس مقولة (ابن خلدون) في خاتمة كتابه (المقدمة) أساس علم الاجتماع في الزمن الحديث - والتي تقول: (ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يغوص من مسأله على أكثر مما كتبنا فليس على مستنبط الفن إحصاء مسأله، وإنما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله وما يتكلم فيه. والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً إلى أن يكمل (والله يعلم وأنتم لا تعلمون)).